رحمه الله **مسايل الولي** من كان اهلا للميراث وهو عاقل بالغ حتى لا يكون الكافر في حق المسلم ولا الصبي ولا المجنون وليا وشرح هذا في شرح المجمع **الاب** والوصي لا يملكان تزويج امة اليتيم فلا يملكان تزويج عبده ولهما يملكان تزويج امته من عبده في القياس خلافا لهما والاستحسان الا في احد حصول المتعاوضين من شركة مختص كما في وجيز الكردري **الابن** اذا بلغ مجنونا او معتوها لا ينتفي ولاية الاب في نفسه وماله واذا بلغ عاقلا ثم جن او عته هل يعود الولاية حتى لو اذن له في التجارة او تصرف في ماله او زوجه امة هل يصح قال الفقيه ابو بكر الميداني على قول علمائنا الثلاثة يعود وعلى قول ابي يوسف لا يعود كما لو عاد الى الفاسق وعلى قول محمد يعود استحسانا وقال الفقيه ابو بكر البلخي على قول علمائنا الثلاثة يعود وعلى قول زفر لا يعود بل يعود الى السلطان **والاب** اذا جن او عته على قول لا كل لا يثبت للابن ولاية في مال الاب وهل له ولاية التزويج على قول من يثبت ثمة ثبت هنا وعلى قول من لا يثبت ثمة لا يثبت هنا في ظاهر الرواية **وذكر** شمس الائمة السرخسي في شرح نكاح المختصر ان القاضي اذا زوج الصغير ثم بلغت فلها الخيار في ظاهر الرواية وروى الحسن عن ابي حنيفة انه لا خيار لها **ولو** زوج القاضي الصغيرة من ابنه كان باطلا على ما بأتي في كتاب البيوع قبل مسايل العيب اذا جن الولي جنونا مطبقا تزول الولاية وان كان يحن ويفيق لا ينتقل نظره في حال الافاقة **وتفسير** الجنون المطبق عند ابي يوسف اكثر السنة وفي رواية عنه اكثر من يوم وليلة ذكره في وكالة هذا الكتاب **قال** في آداب الاحرار وكالة شرح القدوري حكى هذه الرواية عن ابي يوسف ابن بكر الرازي وقال الشهر قول ابي حنيفة هناك وكان محمد يقول اذا لا شهر ثم رجع فقال سنة كاملة وقول ابي حنيفة شهر في البيوع واوقات الصلوات وفي الصوم في الصلوات ست صلوات وفي الصوم

وفي



وفي الزكوة على الخلاف الذي ذكرنا وذكر القدوري في الزكاة ان الجنون ان كان اصليا او افاق ويعتبر ابتداء الحول من حين الافاقة وان طرأ وافاق ثم حال لم يجب الزكاة وان كان دون ذلك لم يعتبر عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف رحمهما الله يعتبر الافاقة في اكثر السنة وروى عنه انه اذا افاق في اول ساعة وجبت الزكاة وهو قول محمد رحمه الله **اذا** كان يجن ويفيق هل يبتى للعبد ولاية حال جنونه ان كان يجن يوما او يومين لا ذكره شمس الائمة الحلواني في اخر باب شهادة الاعمى وفيها دقيقة في صحة الشهادة نظر لا محالة كنت في مرة ذات هذا الكتاب **في** الغنية المنقطعة ذكر الفضلي رحمه الله انه يفتى بالشهر فهذا العدل الاقاو **والصحيح** انه يفتى بثلاثة ايام ذكرت في شرح المختصر في باب نكاح الصغير **ولو** زوجها الغائب حال غيبته هل يجوز النكاح لا رواية في هذا وكان الفقيه ابو جعفر يقول جاز لنكاحها **اذا** تزوجت المراة بغير ولي وطلقها الزوج عند محمد يكون متاركة حتى لو اجاز الولي لا ينفذ لكن لا يحرم المحل ويكره له ان يتزوجها بعد الثلاث قبل الزوج تزوج اخر **مسايل الكفاءة امراة** زوجت نفسها من رجل ولم يعلم انه عبد او حر فاذا هو عبد دون في النكاح فلها الخيار والخيار للاولياء ولي زوجها الاولى برضاها ولم يعلموا انه عبد ثم علموا لا خيار لهم وبمثله لو اجاز الزوج انه حر وبقي المسئلة بحالها كان لهم الخيار فهذا يدل على ان المراة اذا زوجت نفسها من رجل ولم يشترط الكفاءة ولم تعلم انه كفو ام لا ثم علمت انه غير كفو لا خيار لها فكذا الاولياء اذا زوجها برضاها ولم يعلموا بعدم الكفاءة ثم علموا اما اذا شرطوا او اخبرهم بالكفاءة فزوجها على ذلك ثم ظهر انه غير كفو كان لهم الخيار فهذا يدل على ان المراة اذا زوجت نفسها من رجل ولم يشترط الكفاءة ولم تعلم انه كفو ام لا ثم علمت انه غير كفو لا خيار لها فكذا الاولياء اذا زوجها برضاها ولم يعلموا بعدم الرضا الكفاءة ثم علموا اما اذا

واذا اخبر المطبق فما دونه يجن ويفيق وفي مسايل الشرنبلالي قدر يجن الله يجنون المجنون سنة اشهر

يدل